اللسانيات والمصطلح

د. أحمد قدور

١- تمهيد في تاريخ اللسانيات

شهدت علوم اللغة عندنا منذ أربعين عاما حركات نهوض وتجديد بعد عقود من بعث التراث وتحقيقه وتقديمه للناس. ولا شك في أنّ للسانيات أو علم اللغة (Linguistique) آثارا مهمة في تلك الحركات، مع ما رافق اقتباس اللسانيات أو ترجمة موادها أو تطبيق مناهجها من خلط وتعميم وسوء تقدير. وكانت الدراسات اللسانية في الغرب عرفت توسعا ونضجا حتى صارت محطّ أنظار الدارسين في مجالات أخرى. ويمكن أن يفهم ذلك في ضوء اتصاف علوم اللغة قبل اللسانيات في أوربة بالذاتية والتخمين والمعيارية ولا سيما في النحو والبلاغة وسيطرة النزعة الدينية والتأمل العقلي البعيد عن الحقائق الموضوعية. وترجع بداية اللسانيات عامة إلى القرن الثامن عشر حين اكتشفت اللغة السنسكريتية عام ١٧٨٦ واتخذت أساسا للمقارنة العلمية واكتشاف شجرة اللغات الهندية الأوربية، وبروز المنهج المقارن على يد بوب وشليجل وغيرهما من علماء اللغة نحو ١٨١٦م. وكان من نتيجة ذلك تصنيف اللغات في العالم وكشف صلات التشابه والقربى بين لغة وأخرى، وتحديد الفروع التي تنحدر من الأسر اللغوية تحديدا علميا موثوقًا بعيدا عن التعصب أو الرجم بالغيب.

ثم ظهر بعد ذلك المنهج التاريخي نحو ١٨٧٦م الذي اهتم ببناء تاريخ علمي مفصل لكل لغة، وبيان أثر الزمان في تطور اللغات وتغير أنظمتها الصوتية والدلالية والنحوية دون تفضيل للغة على لغة أيا كانت. لكن منهجا آخر سرعان ما ظهر نحو مطلع القرن العشرين هو المنهج الوصفي، الذي عني

بدراسة الظواهر اللغوية في فترة زمنية محددة، وبالوصف العلمي البعيد عن الأحكام المسبقة أو معايير الخطأ والصواب. وكان الهدف من هذا المنهج تسليط الضوء على مرحلة معينة من مراحل اللغة المدروسة لعزل الأثر الزماني، وكشف العلاقات الداخلية بين العناصر المدروسة، وتحديد وظائفها وتعيين سماتها وخصائصها، دون الاهتمام بقضية التطور أو التدرج التاريخي. وظهر عند منتصف القرن العشرين منهج جديد هو المنهج التقابلي (contrastive) الذي يرصد علاقات التباين والمخالفة بين لغة وأخرى لا تنتميان إلى أسرة واحدة، لبيان عناصر الاختلاف لدارسي اللّغات الأجنبية[١]. إنّ اللغات العالمية تتقاسمها مجموعة من العناصر، عناصر تشابه واتفاق وقرابة يهتم بها المنهج المقارن، وعناصر تخالف واغتراب يهتم بها المنهج التقابلي، إذ لولا هذه العناصر لكانت اللغات لغة واحدة، ولولا تلك العناصر من التشابه لكانت كلّ لغة من لغات البشر تختلف عن الأخرى اختلافًا لا لقاء معه ولا تفاهم يجدي فيه أو ترجمة.

ولابد من الإشارة إلى أهم أعلام اللسانيات، وهو فرديناند دوسوسير صاحب الكتاب الشهير ((محاضرات في الألسنية العامة)) الذي ضم أبرز مبادئ اللسانيات الحديثة. وقد عرض فيه دوسوسير لمجموعة من الثنائيات كاللسان والكلام، واللغة واللسان، والدال والمدلول، والتزامن والتعاقب في الدرس، أي الوصف والتأريخ، والاستبدال والنظم، في المحور الشاقولي والمحور الأفقي، أي الفرق بين المجموعات اللغوية الحاضرة في السياق والمجموعات اللغوية الغائبة عنه والتي تمثّل الرصيد اللساني للمجتمع، وغير ذلك من الثنائيات. وقد أوحى دوسوسير لمن أخذ عنه أو قرأ محاضراته التي دونت بعد وفاته بالكثير من الأفكار الرائدة كالبنيوية والسيمياء والجغرافية اللغوية والمنهج الوصفي واعتباطية

الرمز اللغوية ونحو ذلك[٢].

٢- مستويات الدرس اللساني وفروعه:

اتضح بعد مسيرة اللسانيات منذ القرن الثامن عشر حتى أيامنا هذه أنها عالم جديد برز لدى الأوربيين، واتخذ أشكالاً متعددة، وسلك مسالك جديدة على الدرس اللغوي السائد لدى الغربيين عامة. وفي ضوء ذلك ينبغي أن يفهم الترويج للسانيات في الثقافة الغربية واتخاذها مثلاً للدرس العلمي الجديد. على حين أنّ درسنا اللغوي الذي انبثق في القرن الثاني للهجرة وامتد نضجه قرونا يمتاز من غيره بالاتساع والعمق والمنهجية، مما أورث علوما ومصطلحات ومعاجم وفروعا للدرس لا يجحدها إلا جاهل أو متجاهل. ولذلك من الضروري التأكيد بعيدا عن الآراء المتطرفة أنّ اللسانيات بما قدمته من علوم جديدة ومناهج دقيقة ونتائج واضحة ينبغي أن تكون عامل تحديث لا عامل تهديم، وأن يكون ما يفد منها إلى درسنا على سبيل الإضافة والإغناء، وليس على سبيل المسخ والإلغاء بحجة التجديد ومجاراة العصر[٣]. وينبغي التأكيد دائما أنّ أي استمداد من المناهج الحديثة لا يجوز أن يؤدي إلى تجاوز لخصوصية العربية الفصحى وما يحيط بها من ظروف تاريخية وحضارية وقومية.

إنّ أهم تعريف للسانيات هو أنها ((علم)) يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدا عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية. ولذلك تختلف ((اللسانيات)) عن علوم اللغة عند الغربيين كما أشرنا اختلافًا كبيرا، كما تختلف عن علوم اللغة لدى الشعوب الأخرى اختلافات متباينة قربا منها أو بعدا عنها. ويمكن أن تلخص في الخصائص الآتية:

١- أنها تتصف بالاستقلال، ولا تخضع للفلسفة أو المنطق أو الدين أو العرق.

٢- أنها تهتم باللغة المنطوقة قبل الكتابة، وتعنى باللهجات على اختلافها وتعددها ولا تفضل الفصحى أو اللغة المشتركة أو اللغة الأدبية على أي منها.

٣- أنها تسعى إلى بناء نظرية لسانية عالمية تدرس اللغات على أساسها دون التفريق بين لغة وأخرى مهما كان حظها من الحضارة أو الانتشار أو الحياة والاندثار.

٤- أنها تدرس اللغة ضمن مستويات متدرجة لا انفصال فيها بدءًا من الأصوات وانتهاءً بالدلالة مرورا بالجوانب الصرفية والنحوية.

٥- أنها تقوم بوصف اللغات والتأريخ لها وتعيين الأسر اللغوية وفروعها، وإعادة بناء اللغات المندثرة بالاعتماد على علم الآثار والأنثروبولوجية وعلوم التاريخ والأجناس.

٦- أنها تهتم اهتماما واسعا بتطبيق مناهجها على معطيات علمية وأدبية وثقافية متعددة، لذلك أنشأت لها فروعا اجتماعية ونفسية وأسلوبية وتربوية ونحو ذلك(٤).

أما مستويات الدرس اللساني أو قطاعاته فتشمل الظواهر اللغوية كافة، من الأصوات والصرف والنحو والدلالة. فاللسانيات - كما مر بنا آنفًا - سعت إلى درس اللغة ككلّ، وأعادت الاتصال والتفاعل بين مستويات الدرس جميعا. فالتحليل اللساني النظري يبدأ بالأصوات على صعيد الإفراد والتركيب وصفًا وبيانا لقواعد التشكيل، ثم ينظر في بناء الكلمة من حيث الشكل والوظيفة، ويرصد المقولات الصرفية ويكشف عن قواعد نموّ الثروة اللفظية، ويتقدم بعد ذلك إلى تركيب الكلمات في جمل إسنادية فيبين قواعد ذلك التركيب ومعانيه ويحدد قوانينه، وينتهي بعد ذلك عند درس الدلالة اللغوية والاجتماعية من

خلال تضافر مستويات الدرس كلّها[٥]. إن هذه المستويات الدرسية المعتمدة في التحليل اللساني النظري تشكّل علوما تضبط المسائل النظرية ضبطًا علميا دقيقًا يسمح بالتضافر والتكامل ولا يتيح التداخل أو الخلط.

وقد انتهى الدرس المنهجي في اللسانيات إلى الاتفاق على تقسيمها على فرعين كبيرين هما: اللسانيات النظرية، واللسانيات التطبيقية. وتضم اللسانيات النظرية علوم اللغة التي تعنى بالظواهر اللغوية وحدها، كعلم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو أو التركيب وعلم الدلالة وفروع هذه العلوم، كعلم المعجم وعلم المصطلح وعلم التأصيل اللغوي (Etymologie) وغير ذلك.

وهناك مجموعة من العلوم المتولدة من تطبيق اتجاه محدد أو انتحاء سمت مدرسة لسانية معينة، كعلم اللغة الوظيفي أو البنيوي أو التحويلي وغير ذلك. ويبقى ضمن هذه اللسانيات النظرية «علم اللغة العام» الذي يعنى بالمسائل اللسانية العامة والكليات المشتركة والقواعد النظرية لدرس اللغة الإنسانية. ويمكن إلحاق «تاريخ علم اللغة» باللسانيات النظرية لاهتمامه بموضوع اللغة ومدارسها ومناهجها وأعلامها.

أما اللسانيات التطبيقية فتضم كل العلوم التي نشأت من جراء التطبيق اللساني على مجالات علمية وثقافية غير لغوية. وأبرز هذه العلوم: علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الجغرافي، وعلم اللغة التربوي، وعلم اللغة العصبي، وعلم اللغة الحاسوبي، وعلم اللغة البيولوجي، ونحو ذلك، إضافة إلى فروع أخرى: كفن الترجمة، وفن صناعة المعاجم، وعلم أمراض الكلام، والأسلوبية، وعلم النص، وغير ذلك[٦].

وهكذا يتبين ما يمكن أن تضيفه اللسانيات إلى درسنا اللغوي من علوم

جديدة ومدارس ومناهج معتمدة. فمن الإفادة المرجوة مثلاً تحديث مناهج البحث اللغوي وتخليص هذا البحث مما لحق به من معطيات خارجة عن مجال اللغة، وابتناء علوم لغوية جديدة على هدي من الأنظار الحديثة كعلم الأصوات وعلم الدلالة وعلم المعجم وعلم المصطلح. كما يمكن لفقه اللغة العربية أن يفيد من الكثير من نتائج الدراسات المقارنة والدراسات التاريخية للغات القديمة لمعرفة مكان العربية بين أخواتها عبر الزمان، وأن يفيد من نتائج الدرس التأصيلي لمعرفة مصادر المعرب معرفة صحيحة، ونحو ذلك كثير.

فاللسانيات ضرب جديد من ضروب الدراسة اللغوية من دون شك، ولذلك لا نجد بأسا من إضافة هذا الدرس إلى علومنا اللغوية، لأن فيه فوائد لا تنكر شريطة أن يكون للعربية مكان في هذا الدرس على الصعيد العالمي حتى لا تبقى اللسانيات علما غريبا لا يتعدى دورنا فيه حدود الترجمة والاقتباس. وقد ظهر من هذا النحو بعض المؤلفات الرائدة للدكتور تمام حسان، والدكتور عبد السلام المسدي، والدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، والدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور عبد الصبور شاهين، والدكتور محمود فهمي حجازي وغيرهم.

٣- المصطلح اللساني ومشكلاته:

ظهر منذ عقدين ونيف في الدراسات المتعلّقة باللسانيات التعبير عن وجود ((أزمة)) في المصطلح اللساني مفردة أو ضمن أزمات أخرى. أو الإشارة إلى المصطلح على أنه ((عقبة)) من عقبات تلقي اللسانيات، أو وصفه بأنه ((مشكلة)) من مشكلات متعددة تتعلق باللسانيات عندنا[٧]. والحق أن اللسانيات تعاني أساسا ما تعانيه العلوم المُقترضة من مشكلات تتصل بوضع ثمرات الدرس

الأجنبي في متناول الباحثين العرب من حيث اللغة والأسلوب والطرق المنهجية، ومتابعة التطور العلمي السريع حتى يبقى الاتصال بين الدرسين العربي والأجنبي مستمرا دون انقطاع، وبتكييف المعطيات العلمية والمعرفية الغربية لتتنزل في درسنا منسجمة غير ناشزة، وبابتداع المصطلحات الموافقة للعلم من جهة، والمستمدة من اللغة من جهة أخرى.

وكان من نتيجة فوضى المصطلحات أن معظم الدارسين صار يفضل ما استعمله هو أو ما ابتدعه دون الالتفات إلى توحيد المصطلحات أو مراعاة شيوعها أو موافقتها لخصائص العربية. وقد ظهر ذلك جليا لدى الدارسين المحدثين ولاسيما العائدين من الدراسة في الدول الأجنبية، إذ ظن معظم هؤلاء أنه العارف الوحيد بهذا العلم، ولذلك أخذ يبشر به دون أن يعلم أنّ هناك جهودا بدأت منذ أربعينيات القرن الماضي للتعريف باللسانيات (علم اللغة أو علم اللسان) ثم رفدتها دراسات كثيرة ترجمةً واقتباسا وتوظيفًا ووضعا للمعاجم. لقد توهم بعض هؤلاء أن البداية ينبغي أن تكون من الصفر مرتين: الأولى عندما لم يحسب للدرس العربي القديم حسابه، والثانية عندما تجاهل جهود الرواد من أهل الاختصاص خلال نصف قرن من الزمان وادعى لنفسه السبق.

ويمكن النظر إلى مشكلات المصطلح اللساني من وجهتين، الأولى عامة، والأخرى خاصة. فأما العامة فأهمّها: تحكم الوضع الفردي والاجتهادي في وضع المصطلح، وعدم الاتفاق على منهجية محددة حين وضع المصطلح مع كثرة الاقتراحات المتداولة في هذا الصدد، وغياب فعالية جهات التنسيق العربية كمكتب تنسيق التعريب ومجامع اللغة العربية مع ما تبذله من جهود وتكابده من صعوبات، وتعدد مصادر العلوم المقترضة ولغاتها الأصلية، وصعوبة نشر المصطلح

في أقطار العروبة بسبب التجزئة والقيود المفروضة على التبادل العلمي والثقافي[٨].

أما الوجهة الخاصة فتتجلى فيما يخص المصطلح اللساني وحده. فمن ذلك: كثرة المصطلحات المتداولة، واضطراب دلالاتها بسبب الترخص في استعمالها وعدم مراعاة حدودها العلمية، واتساع المجالات العلمية والثقافية التي تنتمي إليها المصطلحات اللسانية، وغموض الكثير من المصطلحات في مصادره الأصلية بسبب جدة هذا العلم لدى الأجانب أنفسهم، ومعاناتهم من اتساع مجالاته وتعدد مدارسه، وحداثة الكثير من المصطلحات اللسانية ولا سيما في المجالات التطبيقية واتصالها بالعلوم الفيزيائية والطبية والطبيعية ونحو ذلك[٩].

وإنّ أوضح مثال على الفوضى التي تعصف بالمصطلح اللساني هو عنوان هذا العلم، أي اللسانيات، فقد بلغت المصطلحات المعربة والمترجمة لهذا المصطلح ثلاثة وعشرين مصطلحا، منها: علم اللغة، وعلم اللسان، واللغويات، وعلم اللغة العام، والألسنية، واللسنيات، والدراسات اللغوية الحديثة وغيرها[١٠]. ومع أن مصطلحي اللسانيات وعلم اللغة تصدرا الدراسات اللسانية في المشرق والمغرب، فإن بعض الدارسين يجادل في صحة استعمالهما ويفضل عليهما مصطلح ((الألسنية)) الذي صار إلى الزوال من الاستعمال. وهكذا كاد الاختلاف حول هذا العلم يصرف الباحثين عن مضمونه إلى الانشغال بعنوانه.

ويمكن أن ينظر إلى واقع اللسانيات عامة ومصطلحاتها خاصة من خلال مرحلتين من الزمان، امتدت الأولى من صدور كتاب ((علم اللغة)) للدكتور علي عبد الواحد وافي إلى عقد السبعينيات. على حين امتدت الثانية مع السنوات الأولى من ذلك العقد إلى نهاية القرن العشرين تقريبا. ويلاحظ أنّ ما صار يعرف بأزمة المصطلح اللساني ومشكلات الترجمة كان نتاج المرحلة الثانية التي شهدت

توسعا مطردا اتفق وتوسع الدرس اللساني في أوربه وأمريكه مع منتصف القرن العشرين. أما المرحلة الأولى فلم تشهد مثل ذلك، إنما أثارت نقاشات عامة حول مناهج البحث في اللغة ومقارنتها بالمناهج العربية القديمة، ورفدت عن طريق ((فقه اللغة)) الدراسات العربية بخلاصة للدرس المقارن للغات السامية، مع ملاحظة أنّ بعض المستشرقين واكب مرحلة الدكتور وافي بالتعريف ببعض مجالات اللسانيات مختلطة بالفيلولوجية التي اهتمت بدراسة النقوش وفك الكتابات القديمة، وتحقيق النصوص والمخطوطات، وتقديم التفاسير اللغوية الممهدة للدرس المنهجي في علوم الآثار والتاريخ واللغات. من هؤلاء براجشتراسر صاحب كتاب ((التطور النحوي للغة العربية)) عام ١٩٢٩، وجويدي في محاضراته بالجامعة المصرية عام ١٩٢٦م، وولفنسون في كتابه ((تاريخ اللغات السامية)) عام ١٩٢٩.

وقد اقتبس الدكتور وافي الكثير من المصطلحات اللسانية في كتابه ((علم اللغة)) الصادر عام ١٩٤٠ ووضع ترجمات صحيحة، نحو: علم اللهجات وعلم المفردات وعلم الدلالة وعلم البنية وعلم الأساليب وعلم أصول الكلمات وعلم الاجتماع اللغوية وعلم النفس اللغوي وعلم اللغة وغير ذلك(١١). وكذلك فعل المؤلفون التالون دون أن تظهر مشكلة المصطلح اللساني لديهم. كالدكتور إبراهيم أنيس في كتابه ((الأصوات اللغوية)) عام ١٩٤٧، والدكتور تمام حسان في كتابه ((مناهج البحث في اللغة)) عام ١٩٥٥، والدكتور محمود السعران في كتابه ((علم اللغة: مقدمة إلى القارئ العربي)) عام ١٩٦٢، والدكتور عبد الرحمن أيوب في كتابه ((أصوات اللغة)) عام ١٩٦٣، والدكتور كمال بشر في كتابه ((علم اللغة العام)) عام ١٩٧٠، والدكتور محمود فهمي حجازي في كتبه ((علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة)) عام ١٩٧٠، و((علم اللغة العربية)) عام ١٩٧٣،

و((مدخل إلى علم اللغة)) عام ١٩٧٨. ويلاحظ أنّ بعض هؤلاء عمد إلى ذكر المصطلح بلفظه الأجنبي، نحو اللانغويستيك والسيمانتيك والسانتيكس ونحوها ولا سيما لدى الدكتور وافي والأستاذ محمد الأنطاكي في كتابه ((الوجيز في فقه اللغة)) عام ١٩٦٩، وهو كتاب في علم اللغة من غير شك[١٢]. ولم تكن المصطلحات في هذه المرحلة تعيق عمل المترجم بسبب تمكّن المترجمين من اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، ووضوح المداخل المعرفية التي يسلكونها. وقد ظهر ذلك في ترجمة الدكتور محمد مندور لـ((علم اللسان)) لماييه عام ١٩٤٦، وترجمات أخرى ككتاب ((اللغة)) لفندريس عام ١٩٥٠، و((اللغة بين الفرد والمجتمع)) لياسبرز عام ١٩٥٤ و((اللغة في المجتمع)) للويس عام ١٩٥٩، و((دور الكلمة في اللغة)) لأولمان عام ١٩٦٢م، و((دروس في علم أصوات العربية)) لكانتينو عام ١٩٦٦ وغير ذلك.

وقد امتدت جوانب الدرس اللساني في عقد السبعينيات وما تلاه لتشمل أكثر أقطار العروبة بعد أن كانت مقتصرة على مصر تقريبا، كما اتسع الدرس اللساني ليشمل الدراسات النقدية والبلاغية. وهكذا بدأت المرحلة الأخرى التي شهدت بروز اختصاص اللسانيات أو علم اللغة في المناهج الجامعية منفصلاً عن فقه اللغة وعلوم اللغة الأخرى كالنحو والصرف[١٣]. وشهدت كذلك الإقبال الشديد على موضوعات اللسانيات في الصحف والمجلات، وتوالي الترجمات المتعددة المصادر، وانخراط عدد من الدارسين مختصين وغير مختصين في الدرس اللساني، وتوسع هذا الدرس ليدخل مجالات علمية مختلفة. وقد مهد ذلك لبروز المدارس الحديثة كالبنيوية والتشريحية (أو التفكيكية) والأسلوبية وعلم النص والتناص وغير ذلك مما انبثق من اللسانيات أصلاً. وترجع إلى هذه المرحلة تلك

المشكلات أو الأدواء التي ظهرت في درسنا الحديث والتي أشرنا إلى بعضها في مطلع هذه الفقرة. ولعلّ أبرزها تلك البلبلة المصطلحية، والترجمات السطحية، والتطبيقات المبتسرة، والفوضى النقدية، وأشكال التناول الصحفية، ونحو ذلك. لكن الدرس اللساني الأكاديمي استقر وترسخت مبادئه مع عقد السبعينيات على يد مجموعة من الأساتذة كالدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور عبد الصبور شاهين والدكتور أحمد مختار عمر والدكتور ميشال زكريا والدكتور عبد السلام المسدي والدكتور محمد علي الخولي والدكتور محمد رشاد الحمزاوي. كما ظهرت مجموعة من معاجم المصطلحات اللسانية التي أغنت هذا الدرس ووفرت أدواته السليمة. ولعلّ أولها ((المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية)) للدكتور محمد رشاد الحمزاوي عام ١٩٧٧، و((معجم علوم اللغة)) لعبد الرسول شاني عام ١٩٧٧ أيضا، و((معجم علم اللغة النظري)) للدكتور محمد علي الخولي عام ١٩٨٢ و((معجم علم اللغة التطبيقي)) للخولي أيضا عام ١٩٨٦، و((قاموس اللسانيات)) للدكتور عبد السلام المسدي عام ١٩٨٥ و((معجم علم اللسانيات)) لمكتب تنسيق التعريب في الرباط عام ١٩٨٤ و((قاموس اللسانية)) للدكتور بسام بركة عام ١٩٨٥، و((معجم المصطلحات اللغوية)) للدكتور رمزي البعلبكي عام ١٩٩٠، وهو أوفى هذه المعاجم وأيسرها[١٤].

ومن الضرورة بمكان السعي إلى معالجة تلك المشكلات التي عصفت باللسانيات ومصطلحاتها حتى تسلم لنا اللسانيات رافدا من روافد النهضة العلمية الحديثة. وربما تبدو صعوبات متعددة تحول دون تلك المعالجة بسبب غلبة المنزع الفردي وفقدان التنسيق بين الباحثين المختصين على امتداد ديار العروبة. لكن لابد من تقديم بعض المقترحات في هذا الصدد، وأهمّها.

١- استعمال الشائع عن المجامع اللغوية من المصطلحات ولا سيما ما كان واردا في المعاجم اللسانية الحديثة.

٢- قبول ما يصدر عن المجامع اللغوية من مصطلحات وما تعتمده الجامعات والمؤسسات القومية ووضعه بين أيدي الدارسين والطلبة.

٣- الكف عن محاولات التسابق على وضع المصطلحات، والرجوع إلى تاريخ الدرس اللساني في العربية للاستفادة من جهود السابقين الرواد.

٤- إنشاء مكانز للمصطلحات العلمية عامة واللسانية خاصة في المجامع اللغوية والجامعات وربطها بالشبكة العالمية للاتصالات.

٥- الاهتمام بتدريس «علم المصطلح» ضمن الدراسات اللسانية وتوظيفه في توحيد الجهود وتنسيق المصطلحات الشائعة.

٦- المبادرة إلى تأسيس جمعية علمية تعنى بالمصطلح العلمي ولا سيما المصطلحات اللسانية بإشراف اتحاد مجامع اللغة العربية[١٥].

ولابد من أن تكون الحلول جماعية، لأن الزمن زمن المؤسسات والمراكز، لذلك ينبغي أن تتجه الأنظار إلى إنشاء تلك الجمعية المقترحة لوضع الحلول العامة بعد مؤازرة الباحثين من أهل الاختصاص. وسيكون الانطلاق مما هو كائن من جهود الباحثين، من جهات التأليف والترجمة والوضع المصطلحي والتأليف المعجمي، وتنظيمها حاسوبيا ووضعها بين أيدي الراغبين، ثم الاعتماد على طرق مجربة لوضع المصطلحات وضبطها وخزنها، ثم إيجاد آليات النشر والإشهار وإقامة جسور التواصل بين الباحثين على اختلاف أقطارهم وتعدد مدارسهم واتجاهاتهم ومصادر معارفهم.

ولقد جهدت منذ عام ١٩٨٤ في محاولة لتقديم أسس اللسانيات من

حيث المنهج، والمصطلح، والمسائل الدرسية، والغايات المعرفية، والجوانب التطبيقية، مع سعي حثيث لتكييف (Adaptation) المعطيات اللسانية ووضعها بإزاء الدرس العربي من غير نفور أو تناقض أو تنافس(١٦)، كما حاولت في دراساتي النظرية والتطبيقية ومراجعاتي لأهم الكتب اللسانية أن أضع بين يدي القارئ خلاصة للدرس اللساني المستقى من عشرات المراجع الأصيلة والمشهود لها ولأصحابها بعيدا عن تشويه الترجمات وبلبلة الدراسات وفوضى المصطلحات، واضعا نصب عيني إغناء درسنا وتقويته ورفده بما ينفع. ﴿ فَأَما الزبد فَيذْهب جفَاءً وأَما ما ينفَع الناس فَيمكُثُ ِفي الأَرض﴾ [الرعد ١٣/ ١٧]، والحمد لله رب العالمين.

الحواشي

١- انظر: كتابنا، مبادئ اللسانيات، ط. ثانية ١٩٩٩، ص١٣ – ١٦.

٢- انظر: مقالتنا، مناقشة لكتاب محاضرات في الألسنية العامة لفرديناند دوسوسير، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد ١٦ لعام ١٩٨٤، ص١٧٩-١٨٧.

٣- انظر: كتابنا، مبادئ اللسانيات، ص ٦.

٤- انظر: مصطلح (Linguistique) في معجم اللسانيات الفرنسي، ص ٣٠٠-٣٠٣، وانظر جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٨٥، ص ٣٩ وما يليها، و انظر: دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة مجيد النصر ويوسف غازي، دار نعمان، جونيه ١٩٨٤، ص ١٧.

٥- انظر مصطلح (Level) في معجم علم اللغة النظري لمحمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٢، ص ١٥٢، و انظر: علم اللغة العربية لمحمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٣، ص٤٤، و انظر: كتابنا، مبادئ اللسانيات، ص ٢٤- ٢٦، و انظر: الألسنية (علم اللغة الحديث): المبادئ والأعلام، لميشال زكريا، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط. ثانية ١٩٨٣، ص ٢٠٨- ٢١٤.

٦- انظر: معجم علم اللغة النظري للخولي، ص ١٥٥- ١٥٧، وقاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٤، ص ١٥٥.

٧- انظر: كتابنا، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر، دمشق ٢٠٠١، ص ١٢ وما يليها.

٨، ٩- انظر: المرجع السابق، ص ٢٣- ٣٤.

١٠- انظر: قاموس اللسانيات للمسدي، ص ٧٢.

١١- انظر: علم اللغة لعلي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر (نحو ١٩٤٠)، ص ٦- ١٣.

١٢- انظر أمثلة لدى وافي، ص ٧ ((الفونيتيك))، وص٨ ((السيمنتيك)) وفي الصفحة نفسها: ((المورفولوجيا)) و((ليكسيكولوجيا))، وفي ص٩ ((السنتكس)) وغير ذلك. وانظر لدى محمد الأنطاكي في كتابه ((الوجيز في فقه اللغة))،

دار الشرق، بيروت ١٩٦٩ أمثلة نحو: ((اللانغويستيك)) و((الغرامير))، ص٧، و((فيلولوجيا))، ص٨، و((الفوناتيك)) ص١٣ وكذلك ((الفونولوجيا)) ص١٤ وكذلك انظر مصطلحات أخرى من هذا النحو، ص ١٦- ١٨.

١٣- انظر: كتابنا، المدخل إلى فقه اللغة العربية، مطبوعات جامعة حلب ٢٠٠٦، ص٢٩- ٣٠، وانظر: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص١٧.

١٤- انظر: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص ٢٠- ٢٢.

١٥- انظر: المرجع السابق، ص ٣٦- ٣٧، وقارن بمبادئ اللسانيات، ص ٢٩- ٣١.

١٦- كان ذلك في مجموعة من الدراسات والمراجعات والمؤلفات، كمناقشة كتاب دوسوسير عام ١٩٨٤، ومراجعة كتاب السيمياء لبيير غيرو عام ١٩٨٦، ومراجعة كتاب اللسانيات وأسسها المعرفية، مجلة العربي عام ١٩٨٨، وبحث: من أثر اللسانيات في الدرس اللغوي العربي ومناهجه، الكويت ١٩٨٧، وبحث: اللسانيات إشكالية الاستمداد والتطبيق، المنتدى عام ١٩٩٠، ومشكلات المصطلح اللساني، مجلة بحوث جامعة حلب ١٩٩٦، وكتاب مبادئ اللسانيات، ط. أولى ١٩٩٦، وكتاب: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ط. أولى ٢٠٠١، وكتاب: أصالة علم الأصوات عند الخليل، ط. أولى ١٩٩٨ وغير ذلك.